

مشروع البيان الختامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد المبعوث
رحمة للعالمين - أما بعد ، ، ،

بحمد من الله وتوفيقه، يسر اللجنة المنظمة أن تعلن اختتام أعمال ندوة "الإطار
الأمثل لكيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان عبر استعمال الآليات الدولية
والإقليمية المناسبة" والتي عقدت في مسقط ونظمتها اللجنة الوطنية لحقوق
الإنسان في سلطنة عمان بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر
الشقيقة، خلال الفترة من 23-25 نوفمبر 2015م.

وقد شارك في هذه الندوة عددٌ من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع
المدني بالإضافة الى اللجنتين الوطنيتين لحقوق الانسان في السلطنة ودولة قطر
الشقيقة.

وقد تطرقت محاور الندوة إلى النشأة التاريخية والمصطلحات المتعلقة بحقوق
الإنسان والآليات التعاقدية وغير التعاقدية الإقليمية منها والدولية وعمل المؤسسات
الوطنية لحقوق الإنسان. كما تضمنت محاورها نبذة مختصرة عن اتفاقية حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق العمل، بالإضافة إلى تجربة السلطنة في مجال
الاتجار بالبشر.

وخرجت الندوة بالتوصيات التالية: -

- 1- بذل المزيد من الجهود الرامية إلى نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العماني
بمشاركة كافة الآليات المحلية المعنية بحقوق الإنسان ورفع مستوى التأهيل للعاملين في هذا
المجال.
- 2- التأكيد على أهمية مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني مع
المؤسسات الحكومية الاخرى في صياغة التقرير المقدم أمام مجلس حقوق الانسان.
- 3- تعزيز دور ومكانة اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بالسلطنة بما يتفق كلياً مع مبادئ باريس.
- 4- اشراك اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في اللجان المشكلة لصياغة القوانين ذات الصلة
بحقوق الانسان.
- 5- حث المؤسسات ذات الصلة المباشرة بقضايا حقوق الانسان على تعزيز قدرات المنتسبين
اليها من خلال الورش والدورات التدريبية، والتي يمكن أن تشمل الأجهزة الشرطة،
والخارجية، والقضاء، وأئمة وخطباء المساجد.
- 6- نشر الوعي والفهم بحقوق الانسان من خلال زيادة طرح القضايا المتعلقة بحقوق الانسان في
مختلف وسائل الاتصال.

7- تشجيع انضمام السلطنة للاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان التي لم تنضم لها بعد.